إصابة 4 عسكريين في مواجهات بين محتجين والجيش في بيروت

لبنان: دياب يبدأ المشاورات النيابية لتشكيل الحكومة

رئيس الحكومة اللبنانية المكلف حسان دياب (وسط)

محتجون في مواجهة عناصر من الجيش في كورنيش المزرعة ببيروت

بيروت - «وكالات»: بدأ رئيس الحكومة اللبنانية المكلف حسان دياب أمس السبت استشارات مع الكتل النيابية لتشكيل حكومة جديدة في لبنان الذي يشهد إنهيارا اقتصاديا بالتزامن مع قطع طرق عدة وغداة صدامات بين محتجين على تكليفه والقوى الأمنية.

ولا يعني تكليف رئيس للحكومة أن ولادتها ستكون سهلة في بلد يحتاج أحيانا إلى أشهر عدة للتوافق على تقاسم الحصص بين مكوناته، ولا تجمع القوى السياسية فيه حاليا على شكل الحكومة المقبلة او على مشاركتها فيها، فيما يطالب المتظاهرون في الشارع بتشكيل حكومة اختصاصيين من خارج الطبقة السياسية بالكامل.

ونال وزير التربية السابق والأستاذ الجامعي دياب (60 عاما)، الذي كلفه الرئيس ميشال عون الخميس تشكيل الحكومة إثر استشارات نيابية ملزمة الخميس، تأييد حزب الله وحلفائه، بينما حجب أبرز ممثلي الطائفة السنية التي ينتمي اليها، أصواتهم عنه، في مقدمتهم كتلة «تيار المستقبل» بزعامة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، الذي استقال قبل ثمانية أسابيع على وقع غضب الشارع.

وفي مقر البرلمان في وسط بيروت، بدأ دياب استشاراته بلقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي أيد توليه رئاسة الحكومة.

وقال بري إثر اللقاء إنه بحث مع دياب عدد وتوزع الحقائب في الحكومة المقبلة مع «الإصرار على تمثيل كل الشرائح البرلمانية، بدءا من الحراك و(تيار) المستقبل وانتهاء بالقوات (اللبنانية) ومرورا بالاشتراكي» أي الحزب التقدمي الاشتراكي.

وهو يشير بذلك إلى المتظاهرين ضد الطبقة السياسية والأحزاب الثلاثة التي لم تؤيد تكليف دياب وأعلنت عدم رغبتها المشاركة في حكومته.

وكان دياب أكد أن هدفه تشكيل حكومة اختصاصيين سريعا تتفرغ لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف في البلاد. لكن حزب الله أبدى في وقت سابق رغبته بتشكيل حكومة لا تقصي أي فريق سياسي رئيسي.

وإثر لقائها دياب، أعلنت كتلة «تيار المستقبل» عدم مشاركتها في الحكومة المقبلة. وقال النائب سمير الجسر متحدثا باسمها أن الكتلة تمنت على دياب أن يشكل حكومة «اختصاصيين مستقلين عن كافة الأحزاب والقوى السياسية».

ودعت الكتلة دياب إلى تشكيل الحكومة سريعا وليس خلال شهر أو أكثر كما كان سبق وأن أعلن، لأن «البلد لم يعد يستطيع لانتظار، وكونها ستكون حكومة مدعومة من لون واحد مثل ما كان التكليف (مدعوما) من لون واحد، وبالتالي لن تحتاج إلى هذه المدة».

وأعلنت كتلة اللقاء الديموقراطي، التابعة لحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، عدم مشاركتها في المشاورات أو في الحكومة المقبلة.

وكذلك قال أعلن رئيس حزب القوات اللبنانية، إحدى أبرز القوى المسيحية، إثر لقائه اليوم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية ديفيد هيل أنه: «لا نريد شيئا من الحكومة ولا نريد أن نكون في داخلها، ونتمنى أن تكون ناجحة».

ومع توجه قوى سياسية رئيسية لعدم المشاركة في الحكومة، قد تنتهي الأمر بتشكيل حكومة من لون واحد تضم حزب الله وحلفائه من حركة أمل برئاسة بري و«التيار الوطني الحر» الذي أسسه عون ويرأسه اليوم صهره وزير الخارجية جبران باسيل، فضلا عن حلفائهم.

إلا أن دياب كان أكد أنها «لن تكون حكومة مواجهة»، كما دعا رئيس كتلة حزب الله البرلمانية محمد رعد إثر لقاء دياب اليوم إلى «أوسع تمثيل» في الحكومة التي قال إن «لا احد يفكر أن تكون حكومة مواجهة أو ذات لون واحد».

وإثر لقائه دياب في البرلمان، اكتفى الحريري، بالتوجه إلى مناصريه برسالة دعاهم فيها إلى التعبير عبر «التظاهر السلمي» وعدم الدخول في صدامات مع الجيش اللبناني كما حصل ليل الجمعة.

وقطع مناصرو الحريري، الجمعة طرقات رئيسية في بيروت ومناطق عدة، معتبرين أن دياب لا يمثل الطائفة السنية التي ينتمي إليها، خصوصا أنه نال تأييد ستة نواب سنة فقط من إجمالي 27 نائبا يمثلون هذه الطائفة في البرلمان.

وفي محلة كورنيش المزرعة التي تعدّ من معاقل تيار المستقبل في العاصمة، رمى محتجون عناصر الجيش بالحجارة وللفرقعات النارية، وتدخلت قوات مكافحة الشغب وأطلقت القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، واستمرت حالة التوتر حتى وقت متأخر ليلا.

ومنذ صباح أمس الأول، عاد مناصرون للحريري إلى قطع طرق رئيسية وفرعية عدة في منطقتي طرابلس وعكار (شمال) والبقاع (شرق).

وبرز اسم حسان دياب فجأة الأربعاء بعد إعلان الحريري أنه لن يكون مرشحاً لتولي رئاسة الحكومة نتيجة الخلاف على شكل الحكومة وعدم حصوله على دعم الكتلتين المسيحيتين الأبرز في بلد يقوم نظامه على التوافق بين الطوائف كافة.

ولن تكون مهمة دياب سهلة أيضا على وقع تدهور اقتصادي متسارع، فهو يواجه من جهة حركة احتجاجات شعبية غير مسبوقة مستمرة منذ 17 أكتوبر (تشرين الأول) وتطالب بحكومة اختصاصيين غير مرتبطة بالطبقة السياسية كافة، ومن جهة ثانية المجتمع الدولي الذي يربط تقديمه دعماً مالياً لبنان بتشكيل حكومة إصلاحية.

ولم يبد المتظاهرون الناقمون على الطبقة السياسية موقفاً جامعاً من تكليف دياب الذي أكد أنه وبعد الاستشارات مع الكتل النيابية سيوسع مشاوراته لتشملهم. وكان المتظاهرون رفضوا سابقاً دعوات عدة من القوى السياسية لاختيار ممثلين عنهم للحوار مع السلطة.

وتتزامن الاستشارات الحكومية، مع زيارة بدأها أمس ديفيد هيل من بيروت حيث التقى مسؤولين عدة، آخرهم جعجع وباسيل اليوم.

وحض هيل الجمعة القادة على «إجراء إصلاحات هادفة ومستدامة، يمكنها أن تقود إلى لبنان مستقر ومزدهر وآمن».

وتأمل القوى السياسية أن يفتح تشكيل الحكومة الباب أمام تقديم المجتمع الدولي مساعدات ملحة يحتاجها لبنان لتفادي انهيار اقتصادي أكبر، في بلد يعيش ثلث سكانه تحت خط الفقر ورجح البنك الدولي أن يرتفع الى نحو خمسين في المئة، ويشهد أزمة سيولة حادة وارتفاعا في أسعار المواد الرئيسية.

من ناحية أخرى أصيب أربعة عسكريين بجروح في منطقة كورنيش المزرعة في بيروت، في مواجهات مع محتجين معترضين على تكليف الرئيس حسان دياب، بتشكيل حكومة جديدة.

وأصيب الأربعة بعد رميهم بالحجارة، حين استقدم المحتجون في منطقة كورنيش المزرعة شاحنة تحمل الأتربة لإفراغها وقطع الطريق، رفضا لتكليف دياب بتشكيل الحكومة الجديدة، ومنعتهم قوى الجيش.

ووصلت إلى مكان المواجهات تعزيزات عسكرية إضافية.

وذكرت قناة «الجديد» المحلية، أن المحتجين من أنصار رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، ويطالبون بعودة الحريري لرئاسة الحكومة الجديدة.

ولاحقا تمكن الجيش من فتح الطريق في منطقة كورنيش المزرعة بعد تراجع المحتجين.

وقطع عدد من المحتجين الطرقات صباح الجمعة في بعض المناطق شمال لبنان، وشرقه، وجنوب بيروت، احتجاجا على تكليف حسان دياب بتشكيل حكومة.

وقطع المحتجون الطرق الفرعية والرئيسية في مدينة طرابلس، شمال لبنان، التي شهدت ليلا مسيرات، وقطع طرق، واحتجاجات على تكليف حسان دياب بتأليف الحكومة، وأقفلت معظم المؤسسات التربوية أبوابها أمام الطلاب.

وتمكن الجيش من فتح الطريق البحرية أمام حركة المرور، وبعض الطرق الداخلية في طرابلس.

واشنطن: على مجلس الأمن محاسبة إيران بعد الهجوم على أرامكو السعودية

أحدى المصفاتين السعوديتين المتضررتين من الهجوم الايراني

واشنطن - «وكالات»: طالبت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي بإتخاذ إجراءات ضد إيران بسبب الهجوم على مصفاتي النفط السعوديتين في سبتمبر الماضي، والذي تحمل واشنطن وحلفاؤها طهران مسؤوليته.

وقالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، في اجتماع حول الملف النووي الإيراني الخميس: «على مجلس الأمن محاسبة إيران».

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة ودول أخرى مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا خلصت إلى أن هجوم 14 سبتمبر على منشآت شركة النفط السعودية أرامكو، نفذته إيران.

وقالت كرافت: «لا يوجد أي تفسير آخر» مشيرة إلى أن الأدلة تستبعد أن تكون الطائرات دون طيار المستخدمة في الهجوم مصدرها الحوثيين في اليمن، الذين أعلنوا مسئوليتهم عن الواقعة.

من جانبها أشارت الأمم المتحدة، التي أجرت تحقيقات خاصة، إلى أنها لم تستطع التأكد بشكل مستقل من هوية من يقف وراء الهجوم، لكنها لاحظت أن الرواية التي قدمها الحوثيون لا تتفق مع الواقع.

وشددت كرافت في كلمتها على أن بلادها لن تقف مكتوفة الأيدي بينما تعمل إيران على «زعزعة» استقرار الشرق الأوسط، لكنها تركت الباب مفتوحا مرة أخرى أمام التفاوض مع طهران للتوصل إلى اتفاق يحل محل الاتفاق النووي في 2015 الذي انسحبت منه حكومة دونالد ترامب.

وفي غضون ذلك، أكدت إيران أنها لن تتفاوض «تحت تهديد السيف» في إشارة إلى إعادة فرض العقوبات التي قررتها الولايات المتحدة.

ووفقا للسفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، ماجد تخت روانجي، فإن على واشنطن أن تختار بين الإستمرار في سياسة «الضغوط القصوى» أو العودة إلى الاتفاق النووي، واختيار الحوار.

من جهته أصر المبعوث الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوج، على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي «مسؤولية» منع الاتفاق من «الانهيار» كما استنكر الموقف الأمريكي و«الطريق المغلق» الذي اختارته إيران ردا على ذلك.

دمشق تعلن تعرض 3 منشآت نفطية لـ «اعتداءات إرهابية»

قصف سوري روسي متواصل على معرة النعمان وريفها

جانب من الأضرار التي لحقت بالمنازل في معرة النعمان السورية

دمشق - «وكالات»: أعلنت وزارة النفط السورية، أمس السبت، تعرض مصفاة حمص، ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى، ومحطة الريان للغاز، لاعتداءات «إرهابية» متزامنة.

وقالت الوزارة، في بيان على موقع «فيس بوك»، إن «اعتداء إرهابي ممنهج ومتزامن على 3 من منشآتنا النفطية، هي مصفاة حمص، ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى، ومحطة الريان للغاز».

وأضافت أن «الاعتداء تسبب بأضرار في بعض الوحدات الإنتاجية». وعلى الفور باشرت فرق الإطفاء العائدة لوزارة النفط بمؤازرة وحدات إطفائية لإطفاء النيران وبدأت الورش الفنية بعمليات الإصلاح».

فيما، أكد مصدر في وزارة النفط السورية لقناة «روسيا اليوم»، استهداف الهجمات الإرهابية المتزامنة، مصفاة حمص ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ومحطة الريان للغاز الليلة الماضية.

وحسب المصدر، فإنه من المرجح أن الهجمات تم «تنفيذها عبر طائرات مسيرة».

وأشار المصدر، إلى أن الاعتداء تسبب في اندلاع حريق في انابيب اقران تحسين المواد البترولية في مصفاة حمص، مضيفا انه تمت السيطرة عليه، ويجري التعامل مع حريق آخر اندلع في خزان كروي للغاز المنزلي.

كما أسفر الاعتداء عن اندلاع حريق في معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى، وتمت السيطرة عليه، بينما اقتصرت الأضرار على الماديات، بالإضافة إلى توقف بعض الوحدات عن العمل.

وحسب المصدر، فإنه تم استهداف محطة غاز الريان بـ 3 قذائف دون وقوع اضرار.

من جهة أخرى تعرضت مدينة معرة النعمان والمناطق المحيطة بها في سوريا لقصف عنيف خلال الساعات الماضية، تم فيها إلقاء البراميل المتفجرة إضافة إلى غارات من المقاتلات الحربية.

وذكر موقع «المرصد السوري لحقوق الإنسان» على الإنترنت أمس السبت، أن القوات السورية استخدمت عشرات الصواريخ المحملة بقنابل عنقودية، وصواريخ شديدة الانفجار في الهجوم على معرة النعمان وبلدة جرجناز ومحيطها.

كما تناوبت عدة طائرات مروحية بإلقاء براميل متفجرة على بلدة الفدفة ومحيطها، والقرى في ريف معرة النعمان الشرقي، فيما قصفت طائرات «الضامن» الروسي قرية معرشمشة ومحيطها ومحاور أبو الضهور الغربية.

وسبق أن أشارت وكالة الأنباء الفرنسية إلى نزوح عشرات الآلاف المدنيين منذ مطلع الأسبوع جراء تصاعد القصف في محافظة إدلب في شمال غرب سوريا، وفق ما ذكرت الأمم المتحدة الجمعة، تزامنا مع تكثيف قوات النظام وحليفتها روسيا وتيرة غاراتها على المنطقة.

وأورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في بيان أنه على ضوء «تكثيف الغارات الجوية والقصف منذ 16 ديسمبر في جنوب إدلب، فر عشرات الآلاف من المدنيين من منطقة معرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي باتجاه الشمال».

وكانت الأمم المتحدة نددت الأربعاء بتصاعد وتيرة الأعمال القتالية في إدلب. وقالت المستشارة الإنسانية لمبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا نجاة رشدي «رغم التأكيدات المتكررة أن الأطراف المتقاتلين يقصفون أهدافاً عسكرية مشروعة فقط، تستمرّ الهجمات على المرافق الصحية والتعليمية».

ودعت إلى «وقف فوري للتصعيد وحثت الأطراف جميعا على احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية».

من ناحية أخرى أعرب موفد الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا الجمعة، عن تشاؤمه بجهود تعديل الدستور في سوريا التي تمزقها حرب أهلية منذ قرابة 9 أعوام، ما يتعارض مع تصريحاته المتفائلة في الشهر الماضي.

وتضم لجنة مكلفة بمراجعة الدستور برعاية الأمم المتحدة 150 شخصا موزعين بالتساوي بين الحكومة، والمعارضة، والمجتمع المدني.

وأوكلت لمجموعة مصغرة تضم 45 مفاوضا، مهمة صوغ الدستور الجديد. لكن الأمل ضئيل في تحقيق اختراق للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الذي أسفر عن مقتل أكثر من 370 ألف شخص.

وقال الموفد غير بيدرسون في حديث عبر الفيديو لمجلس الأمن: «لا أرى سبباً لعقد اجتماع آخر للمجموعة المصغرة».

وتابع، أن «العملية السياسية الأوسع ذات المغزى ستكون تلك التي تقترح إجراءات ملموسة مثل التقدم في إطلاق سراح المعتقلين، والمختطفين، وتوضيح مصير المفقودين».

وأعرب عن «إحباطه الشديد» مضيفاً أن «اللجنة الدستورية هشة وستظل كذلك».

وفي الشهر الماضي، أعلن بيدرسون أن المباحثات التي جرت في جنيف لمدة أسبوعين حول الدستور السوري كانت «أفضل من المتوقع».

وتأمل الأمم المتحدة، أن ينعكس تقدم عمل اللجنة على جوانب أخرى يتضمنها القرار الدولي 2254 الصادر في آخر 2015، لا سيما إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً للدستور الجديد، وحل قضية المفقودين والمعتقلين.

يقول ديلوماسيون، إن نظام الرئيس بشار الأسد يعتزم إطالة عمل اللجنة حتى بعد الانتخابات البرلمانية في 2020 والانتخابات الرئاسية في 2021.